

العدالة المجالية من العدالة الاجتماعية: دراسة ميدانية area justice from social justice: a field study

د. ثورية لمبعد (1)
 أقدار أحمد (2)

ملخص:

تعتبر العدالة الاجتماعية مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة المجالية لما تضمنه من الاستفادة المتوازنة لجميع السكان في جميع المجالات من نفس شروط الولوج والوصول إلى الخدمات العامة والخاصة. إن التساؤل عن مدى ارتباط تحقيق العدالة المجالية بتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ النجاعة الاقتصادية، يحيل بالضرورة إلى مفهوم الانصاف الذي لا يجيد هو الآخر عن الاختيارات البرغماتية للسلطة، التي ترغب في جعل المجال جزءا لا يتجزأ عن التصور الذي يتقاطع فيه الاندماج بمفهوم الإقصاء، وقبول الوضع الراهن الذي يتسم بالتفاوتات. للإجابة عن هذه الإشكالية ستعتمد هذه الدراسة في محاورها على نتائج البحث الميداني، والمعطيات الإحصائية، واتباع المقاربة المتعددة الجوانب وذلك للإحاطة بالموضوع وتحليل واقع السياسة الترابية بالمجال المدروس (مدينة بني ملال).
 الكلمات المفتاحية:
 العدالة الاجتماعية - العدالة المجالية - الإقصاء الاجتماعي - الإقصاء المجالي - الاندماج.

Abstract:

Social justice is considered an essential entry point for achieving territorial justice because it guarantees balanced access to the entire population in all areas of the same conditions of access and access to public and private services. The question of the extent to which the achievement of territorial justice is linked to the achievement of social justice, taking into account the principle of economic efficiency, necessarily refers to the concept of equity, which also does not deviate from the pragmatic choices of power, which wish to make space an integral part of the perception in which integration intersects with the concept of exclusion and acceptance of the status quo characterized by inequalities. To answer this problem, this study will rely on the results of field research, statistical data, and a multifaceted approach to take note of the subject and analyze the reality of territorial policy in the studied field (the city of Beni Mellal).

Keywords: Social justice - spatial justice - social exclusion - spatial exclusion - integration.

(1) ثورية لمبعد، أستاذة الجغرافيا البشرية بجامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال

Touryabarh@gmail.com

(2) أقدار أحمد، طالب باحث حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، مختبر المدينة والجهوية، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية

الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال Akadar.ahmed@gmail.com

مقدمة:

إن البحث في موضوع العدالة الاجتماعية والمجالية لا يستقيم إلا إذا استوعب مختلف الأبعاد خاصة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وإلا فإن البحث يقع في التجزئية والاختزالية التي تضلل الباحث والقارئ معا، وتجعل الواقع يفلت من محاولة التنظير الفعالة التي تسمح بوضع خطط تنموية مثمرة تنطلق من فهم عميق للواقع المعاش. خطط تضمن الاستفادة المتوازنة لجميع السكان في جميع المجالات من نفس شروط الولوج والوصول إلى الخدمات العامة والخاصة (كالسكن، الصحة، الشغل، الفضاءات العامة، ...). مما قد يعطي للمدن وباقي المجالات الأخرى ككل ديناميتهما ومردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، لكن الدينامية التي تعرفها بعض المدن المغربية (مدينة بني ملال)، أصبحت تفرز أكثر من أي وقت مضى أشكالا متعددة من التوسع الحضري غير المنظم ونماذج للترابية المجالية – الاجتماعية: ويتجلى ذلك بشكل جلي في مشاكل التنقل داخل المجال الحضري، والفرص المرتبطة بالأنشطة وبالعمل

لقد كان من الممكن أن تلعب مدينة بني ملال بحكم موقعها وتنوع أنشطتها دورا أساسيا في الاندماج الاجتماعي وتحقيق عدالة مجالية واجتماعية، لكن في الواقع جسدت مجالا لخلق المزيد من التفاوتات، مما أدى إلى إقصاء وتهميش فئات اجتماعية من عدة فرص. وإذا كان الجانب الاجتماعي باعتباره من المكونات الأساسية للمجال الحضري، يلقي الضوء على حيز جد مهم من مكونات المدينة، فإن الجانب الاقتصادي لا يخلو من الأهمية، لارتباطه من جهة بالجانب الاجتماعي، وذلك بتفسير بعض ملامح الفوارق الاجتماعية عن طريق دراسة أنشطة السكان، ومن جهة أخرى بتفسير البنية الاقتصادية للمدينة، وكيف تنسج علاقاتها مع مختلف بنياتها.

✓ أهداف الدراسة:

تتوخى هذه الدراسة دعم العمليات المحلية لتحسين نوعية الحياة الحضرية ليكون البحث نافعا من خلال تزويد صانعي القرار بفهم شامل للحاجيات والتحديات التي تواجهها المجالات المقصية.

✓ منهجية الدراسة:

طريقة اختيار العينة: تمت هذه العملية من خلال أربعة مراحل أساسية:

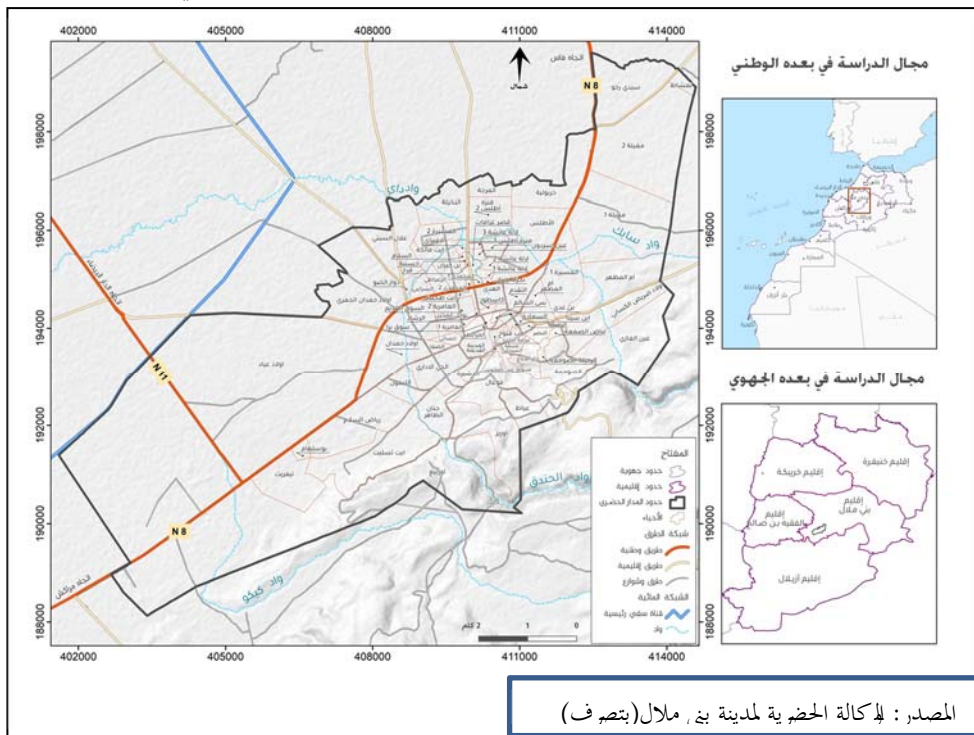
- 1- التقسيم الإداري لمجال الدراسة: في البداية قمنا بعملية الجرد الأولي للأحياء. بعد ذلك حاولنا تقسيمها (الأحياء) وفق مناطق إحصائية يتوفر فيها قدر أكبر من التجانس الاجتماعي عبر المجال.
- 1- دفتر الجولة: روعي في إنجاز هذا الدفتر الاعتماد على المعايير المجالية والمتمثلة في رقم الجزيرة، عدد المساكن المملوءة والفارغة، عدد الأسر بكل جزيرة، الأنشطة، نوع البناء.
- 2- جدول السحب العشوائي: تمت بالاستعانة بجدول السحب العشوائي حيث تم تحديد الجزيرات مع ضبط عدد الأسر التي تحتويها كل جزيرة مسحوبة،
- 3- معادلة ستيفن ثامبسون: خلال هذه المرحلة قمنا بتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون على مجموع الأسر بكل جزيرة والتي أعطت في مجموعها 1022 أسرة تمثل أسر مدينة بني ملال (أنظر الجدول رقم 3) لنقوم في الأخير بتصنيف هذا العدد على مجموع أحياء بني ملال حسب قوة كل حي من حيث عدد الجزيرات والأسر كما هو مبين في الخريطة رقم (2) (ملاحظة: بعد عملية معالجة الاستثمارات الغيت نحو 88 استثمارا من أصل 1022 ليبقى ما مجموعه 934 استثمارا).

1- التمايزات السوسيو مجالية بمدينة بني ملال.

1-1- تقديم مجال الدراسة: مدينة بني ملال.

تقع مدينة بني ملال في منطقة الدير الخصبة المتميزة بموارد العيش وتكامل مصادر السهل والجبل، وتبتعد عن العاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء) ب 200 كلم اتجاه الشمال الغربي، وعن مراكش بنفس المسافة تقريبا باتجاه الجنوب الغربي، وعن فاس ب 300 كلم باتجاه الشمال الغربي، وتمتد المدينة شمالا على مجال منبسط به أراضي خصبة، وجنوبا تحدها سلسلة جبال الأطلس المتوسط الذي يشكل حاجزا طبيعيا أمام امتداد المدينة على هذه الواجهة (الخريطة رقم 1).

الخريطة رقم: 1 مجال الدراسة: حدود المدار الحضري لمدينة بني ملال



لقد اعتبرت مدينة بني ملال قبلة للاستقرار البشري منذ القدم، حيث عرفت في العهد السعدي بالصومعة التي تأسست على يد الشيخ أبو عثمان سعيد بن أحمد بن موسى السوسي الأصل المعروف بأمسناو مطلع القرن 10 هـ - 16 م⁽³⁾. خلال هذه المرحلة كان الشرف والولاية التي ميزت العلاقات الاجتماعية أساس التمايزات السوسيو-مجالية التي طبعت المنطقة؛ مجال أهل الشرف والولاية من القائمين على أمور الزاوية ومجال عامة الناس. كما طبعت سلطة المخزن أيضا المنطقة بنوع آخر من المجالات، وهو مجال النفوذ المخزني لتزيد بذلك حدة التمايزات السوسيو-مجالية.

عموما فقد ارتبطت وثيرة إنتاج المجال الحضري بمدينة بني ملال الى ما انيط بالمدينة سنة 1934 من مهمة التسيير الإداري لجزء من سهل تادلة⁽⁴⁾ وبفعل اختيار هذه البقعة المجالية لإقامة أول تجربة سقوية حديثة بها؛ تجربة خطط لها دون التفكير في انعكاساتها على

(3) - محمد بن البشير بوسلام، 1991، تاريخ قبيلة بني ملال، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة 1، الرباط، ص. 6.

(4) - ازمو عبد المجيد، 2006، التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة حالة بني ملال والفقير بن صالح وسوق السبت أولاد النمة،

أطروحة الدكتوراه في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال، ص. 36

التمدين⁽⁵⁾، فبعد الاستقلال استفحلت الأوضاع، وأصبح التحكم في الظاهرة الحضرية أمراً صعب المنال وخاصة خلال المرحلة الممتدة ما بين بداية السبعينيات ونهاية الثمانينيات (الجفاف ...) والتي تعتبر مرحلة الانفجار المجالي الذي فاق كل التوقعات، حيث النمو الفوضوي للأحياء على حساب الأراضي الفلاحية⁽⁶⁾، وتزايد التراكم البشري نظراً لإستقرار بعض الأنشطة الصناعية والإدارية المرتبطة بالفلاحة⁽⁷⁾.

2-1- يتسم التوزيع الجغرافي للخدمات والتجهيزات بالتفاوت.

2-1-أ- تتوزع الخدمات الإدارية والصحية بمدينة بني ملال بشكل متباين.

تركز الخدمات الإدارية بالأساس في العي الإداري، بينما تتوزع المقاطعات الإدارية والأمن على بقية الأحياء، باستثناء تلك التي توجد في الهوامش (أوربيع، اولاد عياد، المسيرة 2، النخيلة عين الغازي...)، وبهذا تعتبر هذه الأحياء مقصية من هذا النوع من الخدمات.

أما بخصوص التوزيع الجغرافي للمستوصفات داخل أحياء مدينة بني ملال فتتسم بالتباين، حيث هناك أحياء لم يتم تغطيتها بهذه الخدمة. إضافة إلى وجود أحياء تتميز وضعية المستوصفات بها بالتردي (أوربيع، أيت تسليت)، ليبقى التوجه نحو المستشفى الجهوي هو الحل الوحيد لدى غالبية سكان الهوامش الجغرافية للمدينة (تفريت، أولاد حمدان الحمري، حربولية، النخيلة، تفريت...).

إن الاقتصار على إحداث الخدمات الادارية والاجتماعية بالأحياء المنظمة وإقصاء أحياء الهوامش قد يزيد من خلق تباينات بين مركز وهامش المدينة.

2-1-ب- ارتباط المساكن بالماء الصالح للشرب عنصر من عناصر الاندماج في الوسط الحضري.

أسفرت التحقيقات الميدانية على كون ما نسبته 3% من الأسر التي شملها عينة البحث لم يتم ربط مساكنها بالماء الصالح للشرب، هذه النسبة تتوزع على كل من المدينة القديمة، تليها في الترتيب أولاد حمدان الحمري، ثم المسيرة 2، الصمعة وبياض الصمعة. باستثناء

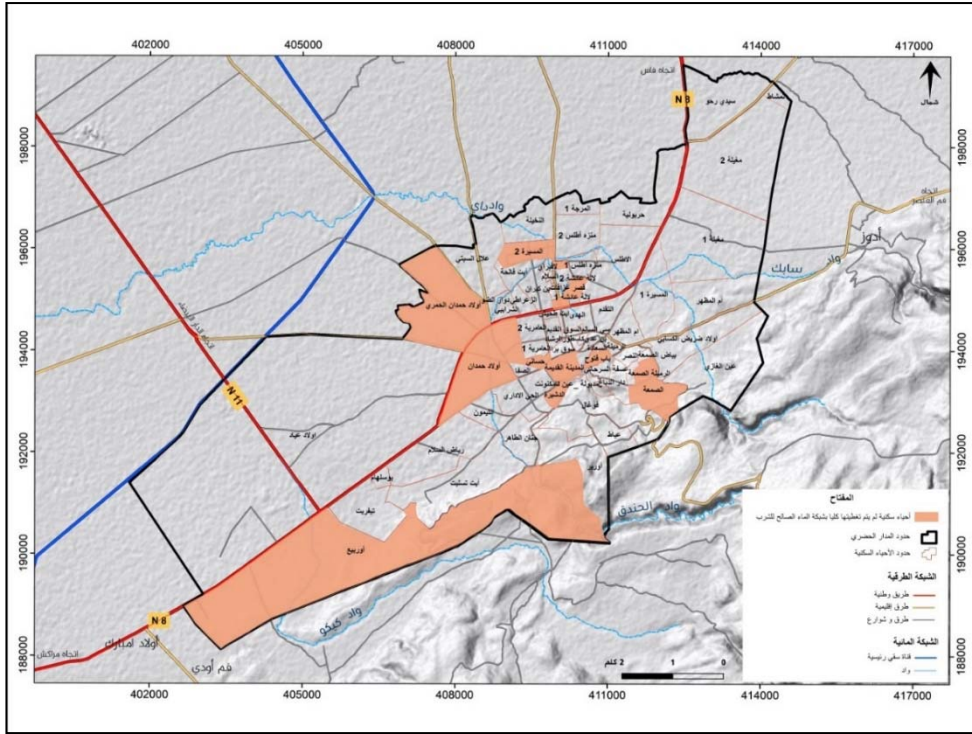
(5) - أبو العز عبد الفتاح، 1990، الجهاز الحضري بتادلة بني ملال قطب غير مكتمل، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، 27

(6) - Fatima Laraichi, 1974 "Beni Mellal ville Moyenne Marcaine", presenter vue de 1 obtention du doctorat de Troisième Sycle Géographie Université de Strasbourg.P14

(7) - محمد مداد، 1990، الجهاز الحضري بتادلة: الفقيه بن صالح وسوق السبت مدينتان في توسع مغرط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، ص15

المدينة القديمة فغالبية هذه الأحياء تقع في الهامش الجغرافي للمدينة. ولا بد أن نشير في هذا الصدد إلى ما تعرفه بعض الأحياء من انقطاع متكرر للماء مما يدفع بساكنتها إلى التزود من هذه المادة الحيوية من الأحياء المجاورة.

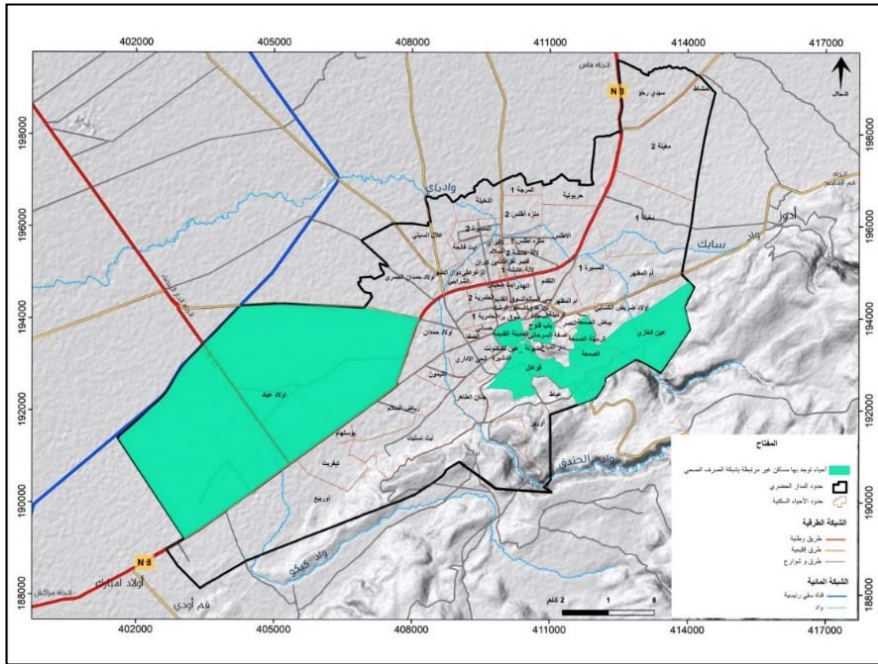
الخريطة رقم: 2 أحياء لم يتم بعد ربط بعض المساكن فيها بشبكة الماء الصالح للشرب



المصدر: عدسة الباحث 2018

3-1- خصائص شبكة الصرف الصحي بأحياء مدينة بني ملال.
سجلت البيانات الميدانية أن ما نسبته 96.97% من الأسر التي شملتها عينة البحث تتوفر على الشبكة العمومية للصرف الصحي، في المقابل ثم تسجيل نحو 3.03% من المساكن لم يتم ربط مساكنها بهذه الشبكة. بحيث لا زالت هذه الأسر تعتمد على "الحفر الصحية" والكهوف كما هو الشأن بالنسبة للمدينة القديمة وحي النصر، عسفة السرحاني، عين الغازي

الخريطة رقم:3 أحياء لم يتم ربط بعض المساكن بها بشبكة الصرف الصحي

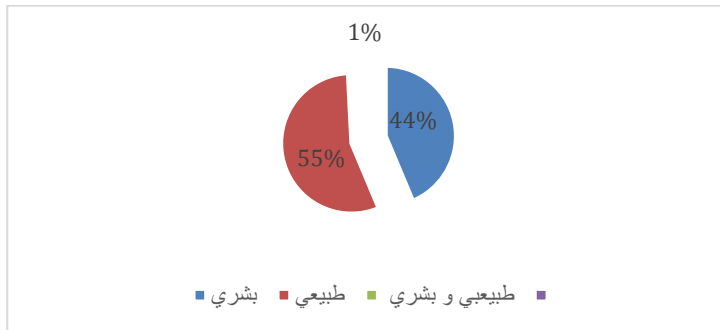


المصدر: عدسة الباحث 2018

2- العلاقة بين الإقصاء المجالي والوضع الاجتماعي

1-2- تعاني الساكنة والمساكن بعدد من الأحياء السكنية من عدة أضرار.

مبيان رقم:1 أنواع الأضرار التي تعاني منها المساكن في مدينة بني ملال



المصدر: عدسة الباحث 2018

كشفت نتائج التقصي الميداني إلى تسجيل ما نسبته 27% من مساكن الأسر المدروسة لحقتها مجموعة من الأضرار الطبيعية والبشرية، وقد أتت النتائج على الشكل التالي:

- 44% من المساكن تعاني من أضرار بشرية تتمثل في (ضجيج المتسكعين، التلوث، باعة متجولون...).
- 55% من المساكن تضررت نتيجة عوامل طبيعية (انحدار الطبوغرافية، مشكل الكهوف، فيضانات..)

كل هذه الأسباب تجعل قاطني هذه المساكن يشعرون بعدم الراحة والإقصاء من الأمن والأمان داخل المدينة.

2-2- آثار الفيضانات على السكن والسكان بالمدينة

تتأثر مجموعة من الأحياء السكنية بمدينة بني ملال من أثر الفيضانات التي تتكرر باستمرار كلما تساقطت كميات مطرية مهمة. وأمام عدم تقديم حلول على مستوى البنية التحتية والتجهيزات من طرف أصحاب القرار مدبري الشأن المحلي، اضطرت ساكنة هذه الأحياء إلى وضع حاجز في مدخل مساكنها (لوحة حديدية) يتم تركيبها أثناء التساقطات المطرية لمنع تسرب مياه الأمطار نحو الداخل. (انظر الصورة).

الصورة رقم: 1 حي لالة عائشة: بناء الحواجز في مدخل المسكن تفاديا لتدفق المياه



المصدر: عدسة الباحث 2018

2-3-- مظاهر تريف المدينة: دليل على عدم الاندماج في الحياة الحضرية

تعرف مجموعة من أحياء مدينة بني ملال انتشارا لمظاهر التريف، بحيث لم تنقلها عمليات التحضر إلى مدينة يتفاعل فيها السكان في ضوء معايير مدنية وثقافة حضرية

تقوم على العلاقة المتوازنة مع المكان والتجانس العمراني. إذ تشهد هذه الأحياء حركية يومية تغلب عليها النزعة القروية. لاسيما وأن هذه الظاهرة (التريف) لا تقتصر على حي واحد من أحياء المدينة، بل تنتشر في العديد من أحيائها وقد بدت في كل من حي: (ايت تسليت، تيفريت، أوربيع، عين الغازي، دار الدباغ، المسيرة 2، أولاد عياد، الاداري).

بالتالي أصبح هذا النمط يفرض نفسه على الساكنة الأصلية.

صورة 2: حي الرميطة: قطيع من الماعز يتجول داخل أحد الأحياء



المصدر: عدسة الباحث 2018

صورة 3: حي أولاد حمدان شارع ابن خلدون: عملية نشر القمح الصلب في الشارع العام



المصدر: عدسة الباحث 2018

2-4- غياب الفضاءات العامة في بعض الأحياء السكنية مظهر من مظاهر الإقصاء المجالي

تكتسي الفضاءات العمومية أهمية كبيرة في الترويج على النفوس سواء للكبار أو الأطفال الذين يمضون معظم أوقاتهم في اللعب في أجواء صحية وأمنة، إذ أن الحياة الحضرية لا يمكن حصرها بين المدرسة والعمل والمسكن فقط، خصوصا في تلك الأحياء الشعبية التي

تتضمن مساكن ذات مساحة ضيقة، على اعتبار أن هذه الفضاءات من شأنها تحسين ظروف العيش، علاوة على كونها تشكل جزءا من الحياة الحضرية. في مدينة بني ملال ورغم شساعة مدارها الحضري فهي لا تتوفر إلا على فضاءات عمومية قليلة (عين أسردون الفضاء العمومي للعمالة، وساحة المسيرة)، أما بخصوص الأحياء فقلما تجد مساحة خاصة للعب الأطفال أو الجلوس ...، وبالتالي تصبح الطرقات ملجأهم الوحيد من أجل اللعب.

صورة 4: حي العامرية: صورة لأطفال يلعبون في الشارع العام مستغلين يوم عطلة (الأحد) لأصحاب محلات إصلاح الدراجات والميكانيك



المصدر: عدسة الباحث 2018

3- المحددات الاجتماعية والمجالية لتحقيق العدالة المجالية

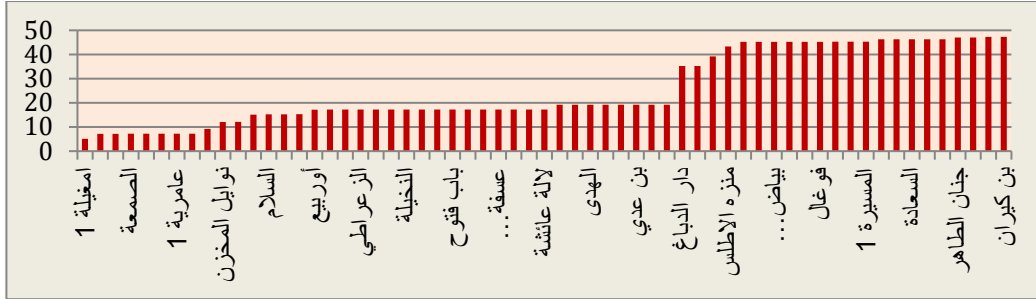
3-1 المؤشرات الاقتصادية المؤشرات الاقتصادية للإقصاء

يتضمن الجدول أسفله أسماء الأحياء المدروسة ومجموعة من المتغيرات التي قمنا بتصنيفها وترتيبها، وذلك بإعطاء متغيرة المراقبة الدرجة الأولى في المفاضلة، ثم نقوم بالتدرج في تحديد أوزان المتغيرات الأخرى حسب أهميتها وقوتها في التحليل ومعالجة الإشكالية.

1-3- أ- محددات الإقصاء الاقتصادي وعملية توزيعها

إن عملية تحديد هذه المحددات تم بناء على مجموعة من المبادئ التي مكنتنا من تحقيق التحيز، من خلال الجرد الأولي للأحياء السكنية وتقسيم هذه الأخيرة إلى مناطق إحصائية يتوفر فيها قدر من التجانس. أما بخصوص المحددات المختارة والتي تضمنتها الاستمارة فهمت: (أسئلة عن نوع السكن، عدد الأفراد في الغرفة، الإعالة، كبيعة العمل، العاطلون، الممتلكات ثم الدخل). بعد مرحلة المفاضلة بين المتغيرات بإعطاء وزن مناسب لكل متغيرة (حسب قوتها)، نعود إلى المصفوفة بعد ملئها بمعطيات الميدان واستخراج المعدلات والنسب المئوية، لكل قيمة كمية تعبر عن نسبة المتغيرة داخل كل حي، ونقوم بجمع الأوزان لكل المتغيرات حسب كل حي على حدة، هذه المجاميع نرتبها على شكل مبيان نعتمده فيما بعد لتفيء ساكنة الأحياء المدروسة.

المبيان رقم: 2 الإقصاء الاقتصادي: ترتب أحياء المدينة حسب قيم الأوزان



المصدر: عدسة الباحث 2018

يكشف المبيان أسفله محاولة التعرف على بنية الإقصاء الاقتصادي في الأحياء المدروسة، بالوقوف على الأحياء التي تعرف تجانسا أكثر وذات قيم متقاربة.

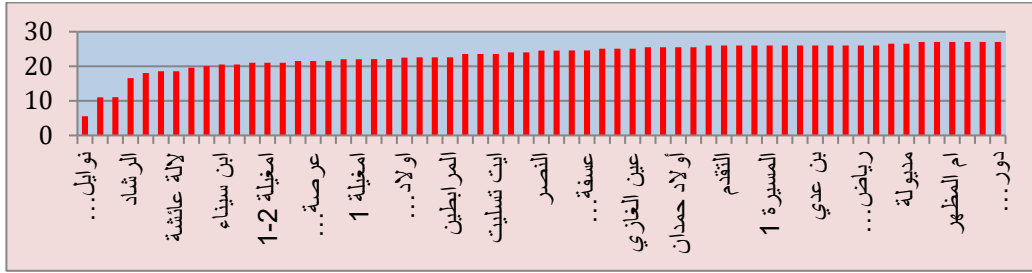
2-3 - المؤشرات الاجتماعية للإقصاء

2-3- أ- محددات الإقصاء الاجتماعي وعملية توزيعها:

همت محددات الإقصاء الاجتماعي أسئلة عن المستوى التعليمي للأسر، التمدرس، التغطية الصحية، السكن من حيث المساحة، الصحة، أماكن العلاج، الترفيه. هذه المتغيرات ستساعدنا لا محالة في ضبط البنية الاجتماعية للإقصاء بالأحياء المدروسة، وكذلك إنتاج خرائط مفسرة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي. لبلوغ هذا الهدف قمنا بإعطاء توزيع لهذه المتغيرات والذي يختلف من متغير إلى آخر حسب أهمية كل متغير. وقد اعتبرنا في هذه الفقرة أن متغير التمدرس هو المتغير

المراقب لما له من أهمية في الإشكالية التي نحن بصدد محاولة الإحاطة بكل مظهراتها. بعد ذلك قمنا بإعطاء أوزان للمتغيرات الفرعية حسب أهميتها داخل المتغيرة الكبرى.

المبيان رقم: 3 الإقصاء الاجتماعي: ترتيب أحياء المدينة حسب قيم أوزانها



المصدر: عدسة الباحث 2018

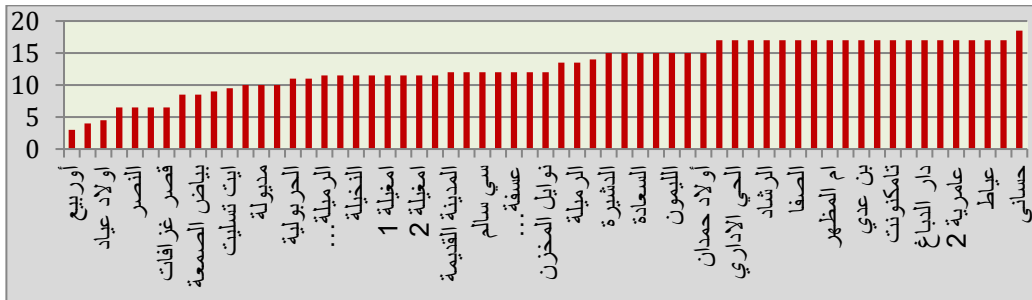
بعد أن تم إعطاء توزيع لجميع المتغيرات ورصد نسبها في كل حي من الأحياء المدروسة، قمنا بترتيب مجاميعها من أصغر قيمة إلى أكبرها في رسم بياني أعلاه لاستنتاج الفئات الممكن الحصول عليها.

3-3- مؤشرات الإقصاء المجالي

3-3-أ- محددات الإقصاء المجالي

اعتمدنا في معالجة هذه النقطة على متغيرات (الخدمات الاجتماعية، تجهيزات المسكن، المسكن والأضرار، مظاهر الترفيف، أماكن الترفيه، صرف النفايات) والتي ستمكننا من رصد وإبراز بنية الإقصاء المجالي، على مستوى الأحياء المدروسة. واعتمادا على الترتيب الاستدلالي للمتغيرات فقد أعطينا لكل متغير معين عددا من النقط حسب أهميته.

المبيان رقم: 4 الإقصاء المجالي: ترتيب الأحياء حسب قيم أوزانها



المصدر: عدسة الباحث 2018

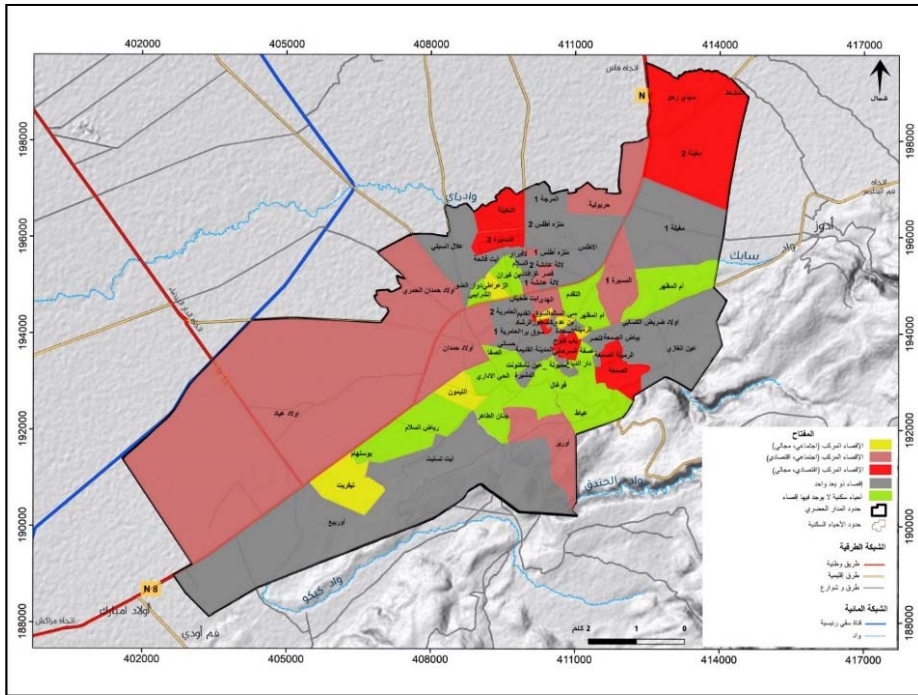
إن ترتيب مجموع أوزان المتغيرات حسب كل حي من أصغر إلى أكبر قيمة وتمثيلها البياني انتهت بالحصول على الشكل البياني أعلاه. كما أن نتائج وهذه الطريقة فهي مقبولة خاصة وأن مجموع الأوزان يعرف عتبات واضحة تعبر عن تباين بنية الإقصاء المجالي حسب الأحياء المدروسة.

4-البنيات المجالية الدالة عن غياب العدالة الاجتماعية والمجالية

1-4- الخريطة التركيبية للإقصاء بمدينة بني ملال.

لقد ساعدتنا محددات المحور السابق في تحديد أشكال ومجالات الإقصاء المجالي التي يشكل المجال الحضري لمدينة بني ملال محورا لها. يظهر هذا بشكل جلي من خلال الخريطة التركيبية والشاملة لكل أشكال الإقصاء، إقصاء يفقد لأحياء المدينة تجانسها ووحدتها وفي ذلك تعبير عن تأثر وتأثير المجال بالمجتمع والعكس صحيح.

الخريطة 4: الخريطة التركيبية للإقصاء بمدينة بني ملال



المصدر: عدسة الباحث 2018

فمن خلال الخريطة أسفله يتجلى ازدياد التناقضات المجالية مع التوسع الكبير للمجال الحضري في اتجاه أحياء تشهد هذا التوسع، والذي تم في غياب مجموعة من التجهيزات

التحتية وبالأحرى الاجتماعية بمجموعة من الأحياء: (عسفة السرحاني، امغيلة 2، النخيلة، المسيرة، الصمعة). فعدم تجهيز هذه الأحياء يجعل الإقصاء المجالي كظاهرة تنتقل من المستوى المجالي إلى داخل الحقل الاجتماعي (تفريت، الرميطة، الزعراطي، السلام ...). نشير أيضا إلى كون الخريطة تكشف لنا عن مجموعة من المجالات (الأحياء) التي لا ترقى إلى مستوى العناية التي تحظى بها الأحياء الأخرى على مستوى عمليات التهيئة ك: (حي المحمدي، لالة عائشة، أوربيع، تفريت، أولاد عياد ...).

من خلال صفحات هذا المحور نستنتج ما يلي:

- أن تنوع وتعدد بنيات الإقصاء المجالي يعزى إلى اختلاف خصوصية كل بيئة على حدة.

- أن هناك اختلاف وتفاوت واضح على مستوى المجال الحضري بخصوص بنيات الإقصاء الذي يعانيه كل من المركز والهامش.

2-4- خصوصية النموذج المحلي لغياب العدالة المجالية.

2-4-أ- الفروق على المستوى الاجتماعي والمجالي.

إن موقع مدينة بني ملال سمح لها بنسج علاقات واضحة مع الدار البيضاء (الهيمنة الاقتصادية)، لكنه لم يستطع محو سلبيات الهوامش (فقر المناطق الجبلية المحيطة بالمدينة)، فالمتصفح لخريطة الفقر بالمغرب سيجد أن الجهة (بني ملال - خنيفرة) سجلت ما نسبته 10.4% مقابل 8.9% على المستوى الوطني، أي بفارق سلبي بلغ نحو 1.5 نقطة، يعزى هذا إلى فقر الجماعات القروية التي تنتهي إلى الجهة، بحيث أكثر من 15 جماعة قروية بها يتجاوز بها معدل الفقر 20%، وهذا من شأنه أن يزيد من تكريس سلبيات هذا الموقع بالنسبة للتوازنات المجالية الجديدة.

كما تمتد الجدور التاريخية لغياب العدالة المجالية لبعض أجزاء المدينة إلى تقسيمات مجالية سابقة حيث تم ضم مجموعة من مناطق المدينة (أوربيع وأولاد عياد) إلى عمالة أزيلال، ثم جاء تقسيم جديد قضى بإعادة إلحاق هذه الأحياء بمدينة بني ملال، مما انعكس سلبا على هذه الأحياء (إقصاء مجالي واجتماعي).

4-2-ب- الفروق على المستوى الاقتصادي

يتجلى من خلال معطيات البنية السوسيو مهنية لساكنة الأحياء المستجوبة ومعطيات بنية الأنشطة بالمدينة، أن هناك هيمنة واضحة لقطاع التجارة، في المقابل سجلنا غياب أنشطة قادرة على خلق المساهمة في تنمية المدينة اقتصاديا واجتماعيا، أضف إلى ذلك الهيمنة الاقتصادية للدار البيضاء على الاستثمارات الفلاحية بالجهة. فحسب إحصاء سنة 2014 لم تحقق جهة بني ملال خنيفرة سوى 6.8% من الناتج الوطني، ما جعلها تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الوطني. كل هذا ساهم بشكل أو بآخر في هشاشة بنية الأنشطة بمدينة بني ملال.

تضافرت مجموعة من العوامل والمؤشرات ذات الخصوصية المحلية في خلق تباين في الآليات المفسرة لتوسع المدن الكبرى بالمقارنة مع المدن المتوسطة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف دينامية الإقصاء في المدينتين الكبيرة والمتوسطة.

4-3- تجسد أنشطة ساكنة الهوامش التناقضات المجالية والفوارق الاجتماعية.

لقد كشف التقصي الميداني أن ما نسبته 70% من أرباب أسر ساكنة الأحياء الهامشية يزاولون اتباعا مهنا وحرفا مختلفة ومؤقتة وهذه الظاهرة أكثر شيوعا في حي (الحربولية، المسيرة 2، النخيلة، أولاد عياد، كذلك سجلت الإحصائيات أن 79.5% من ساكنة أحياء (أولاد حمدان الحمري) يشتغلون في مهن غير قارة و 92%، في حي (أوربيع امغيلة 1) يصادف الإنسان أنشطة وأنماط كسب العيش لا تكاد تحصى وهي من المهن الهامشية.

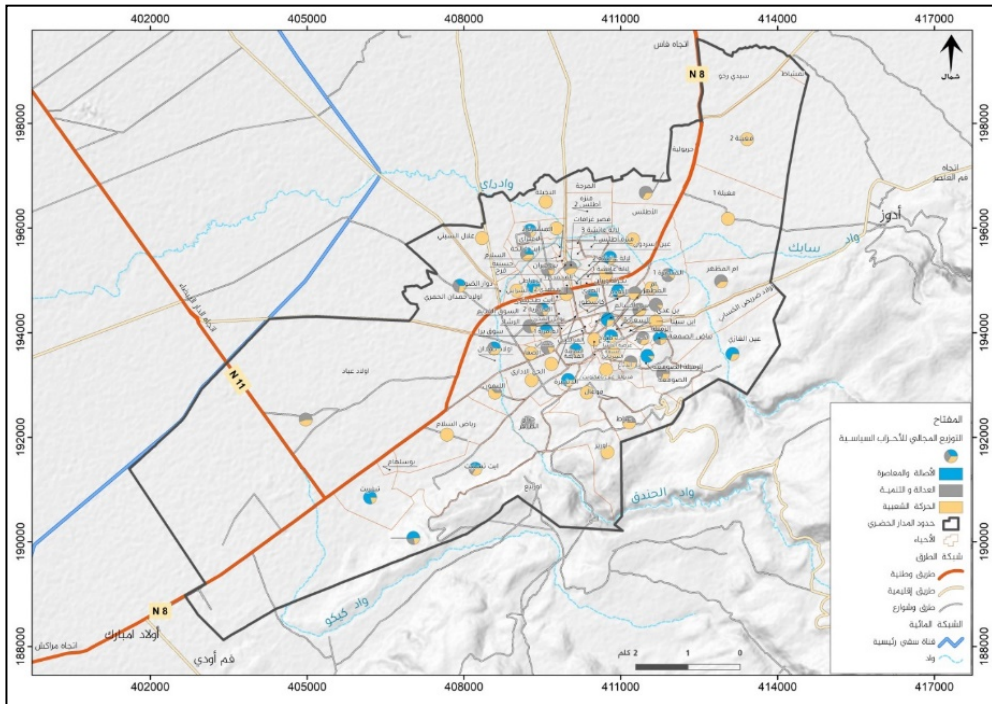
5- الفاعل السياسي ودوره في تعميق التفاوتات المجالية:

5-1- الخريطة السياسية لمدينة بني ملال:

يبدو من خلال الخريطة أسفله التفاوت الحاصل في التوزيع الجغرافي للأحزاب التي أدلت بها الساكنة المستجوبة وفي قوة حضورها (الأحزاب)، بحيث نجد في المرتبة الأولى حزب الحركة الشعبية والذي تمكن من تغطية كل الأحياء، يليه بالترتيب حزب العدالة والتنمية ثم في الرتبة الثالثة حزب الأصالة والمعاصرة.

يمكن تفسير هذه الهيمنة القوية لحزب الحركة الشعبية بالشعبية التي يحظى بها هذا الحزب لدى ساكنة بني ملال عموماً، وهذه المسألة لها دور كبير وحاسم في كسب المزيد من الأصوات. لهذا برزت الخريطة السياسية للمدينة على هذا النحو، إذ يستعصي ربطها بالمستوى التعليمي والوضع الاجتماعي للساكنة، وإنما ثمة أهداف لم يصرح بها إلا فئة قليلة من ساكنة المدينة.

الخريطة رقم:5 التوزيع المجالي للأحزاب السياسية بمدينة بني ملال



المصدر: عدسة الباحث 2018

2-5- ضعف الإقبال والمشاركة في العملية الانتخابية:

جدول رقم:1 نسبة المشاركة في الانتخابات

نعم	لا	عدم الإجابة	المجموع
339	409	186	934
%36	%44	%20	%100

المصدر: عدسة الباحث 2018

من خلال الأرقام التي يتضمنها الجدول تبرز لنا الاختلافات التي تطبع السلوك الانتخابي لساكنة مدينة بني ملال، حيث قدرت نسبة الساكنة التي كان لديها إقبال على عملية التصويت بنحو 36%، غالبيتها تقطن بهوامش المدينة وقد بررت لإقبالها على عملية التصويت بكون هذه الأخيرة واجب وطني، بينما برر البعض ذلك بحجة مساندة حزب معين وتحقيق مصلحة شخصية؛ ربط المسكن بالماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، عملية البناء. ما يعني أن الشخص المنتخب يستغل حاجيات ومتطلبات ساكنة الهوامش من أجل كسب الأصوات. أما بخصوص الفئة الأخرى التي أبدت عدم اهتمامها بهذه العملية والتي قدرت نسبتها بنحو 44%، هذا الرفض يعزى بالأساس -حسب ما أدلت به الساكنة- إلى كون المجالس التي تعاقبت على تسيير وتدير الشأن المحلي لا تخدم المصلحة العامة وليست لها إرادة قوية لتنمية المدينة كباقي مدن المملكة.

5-3- التوزيع الجغرافي للمشاركين في العملية الانتخابية:

يبدو من خلال التقصي الميداني تفاوت في توزيع المشاركين في العملية الانتخابية تتواجد، بحيث أغلب المشاركين يتركزون في الهوامش الجغرافية للمدينة. وتفسير هذا الحضور القوي يتجلى في رغبة ساكنة هذ الأحياء التي تقع في الهامش في تحقيق أهداف تتعلق بتحسين أوضاع أحيائها من خلال عمليات التهيئة التي تستهدف أحياء دون الأخرى. وهذا يؤكد أهمية حجم ساكنة هذه الهوامش في كسب المزيد من الأصوات بالنسبة للمترشح وتأثيرهم في العملية الانتخابية ككل.

إن الانتقائية في التدخل على مستوى التهيئة والتأهيل لدى الفاعل السياسي تمكنه من الحفاظ على كسب المزيد من الأصوات في مجالات معينة في المدينة؛ بمعنى آخر يجعل ساكنة الهوامش كجيوب انتخابية لتحقيق الصدارة في الانتخابات، لهذا نجد أغلب مشاريع التهيئة في مثل هذه الأحياء لا تكتمل (التهيئة الجزئية بدل التهيئة الشاملة)، كما نسبة المشاركة بها مرتفعة مقارنة مع باقي الأحياء الأخرى.

خاتمة:

يتضح من خلال عملية تشخيص البنى المجالية للإقصاء بمدينة بني ملال بالاعتماد على مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وجود تباينات بين الأحياء السكنية للمدينة من حيث أشكال الإقصاء. كما أن هذه البنيات سمحت لنا بإنتاج خريطة تركيبية للإقصاء تهم حالة مدينة بني ملال، وهي تعبير واضح لغياب عدالة مجالية والتي بدونها لن تتحقق العدالة الاجتماعية.

لائحة الببليوغرافيا:

- أقدار أحمد، 2021، المدينة المتوسطة: دراسة في مظاهر ومحددات الإقصاء المجالي -حالة مدينة بني ملال-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- أبو العز عبد الفتاح، 1990، الجهاز الحضري بتادلة بني ملال قطب غير مكتمل، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا.
- ازمو عبد المجيد، 2006، التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة حالة بني ملال والفقير بن صالح وسوق السبت أولاد النمة، أطروحة الدكتوراه في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- محمد بن البشير بوسلام، 1991، تاريخ قبيلة بني ملال، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة 1، الرباط.
- مداد محمد، 1990، الجهاز الحضري بتادلة: الفقير بن صالح وسوق السبت مدينتان في توسع مفرط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا.
- Fatima Laraichi, 1974 "Beni Mellal ville moyenne Marocaine", présentée vue de l'obtention du doctorat de troisième cycle Géographie Université de Strasbourg.